

Distr.: General
28 July 2017
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الأولى

٢-١٢ أيار/مايو ٢٠١٧

محضر موجز (جزئي)* للجلسة الرابعة

التي عُقدت في مركز فيينا الدولي، فيينا، يوم الأربعاء، ٣ أيار/مايو ٢٠١٧، في الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد فان دير كواست (هولندا)

المحتويات

مناقشة عامة للمسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

* لم يُعدّ محضر موجز للجزء المتبقي من الجلسة.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وعرضها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر، وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

17-07716 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٥.

مناقشة عامة للمسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

للطاقة الذرية لما تبذله من جهود متواصلة لرصد تنفيذ إيران للالتزامات بموجب خطة العمل تلك وللتحقق منه.

٥ - وذكر أن جميع الدول الأطراف في المعاهدة التي أوفت بالتزاماتها في مجال عدم الانتشار لها الحق في الحصول على التكنولوجيا النووية دون قيود. وقال إن المبادرة تدعو، من هذا المنطلق، الدول التي تتمتع بأوسع الخبرات النووية إلى تقاسمها، ولا سيما مع الدول التي تواجه أشد الاحتياجات الإنمائية إلحاحاً.

٦ - وأخيراً، اختتم قائلاً إن المبادرة تشدد على أهمية التوعية بالآثار الإنسانية المترتبة على استعمال الأسلحة النووية. وترى ضرورة مواصلة هذه الجهود، بما في ذلك الخطوات العملية لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار (A/57/124).

٧ - السيدة باتونغالاغ (منغوليا): قالت إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال تمثل حجر الزاوية في نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار، وأعربت عن التزام منغوليا الراسخ بالجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين. وأبدت أسفها لعدم توصل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ إلى توافق في الآراء. واعتبرت أن التنفيذ الجزئي لخطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ والحالة الجيوسياسية الراهنة تبرزان ضرورة تعزيز المعاهدة في كل ركيزة من ركائزها الثلاث، وهي عدم الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي، والحق في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية.

٨ - وذكرت أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تعد عاملاً حافزاً على نزع السلاح النووي وصكاً قوياً في تحقيق عدم الانتشار وأنه ينبغي من هذا المنطلق أن تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وأضافت أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تزال تؤدي دوراً أساسياً في تعزيز عدم الانتشار من خلال نظامها للضمانات والتحقق. وتشكل مشاريع الوكالة في مجال التعاون التقني في منغوليا برهاناً على إسهامها في الجهود الإنمائية العالمية من خلال توفير التدريب والمعدات.

٩ - ومضت تقول إنه مما لا جدال فيه أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تُعزِّز كلاً من نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وذكرت أن منغوليا تؤيد بقوة، من هذا المنطلق، تعزيز هذه المناطق. واختتمت بالقول إن مركز منغوليا بوصفها دولة خالية من الأسلحة

١ - السيد بيونتينو (ألمانيا): تكلم بالنيابة عن مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح فقال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي والأساس الذي لا غنى عنه لتطوير استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. وأوضح أنه يتعين على الدول الحائزة لأسلحة نووية، وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة، أن تُزيل ترساناتها النووية وأن تقدم تقارير منتظمة بشأن تنفيذ التزاماتها بنزع السلاح النووي.

٢ - وأعرب عن ترحيب المبادرة بإنشاء الفريق التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، وعن تأييدها كذلك لإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين معني بالتحقق من نزع السلاح النووي. وذكر أن التحقق والشفافية واللارجعة تشكل مبادئ أساسية في مجال نزع السلاح، على النحو المبين في خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وأضاف أن الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تزال تشكل المعيار الدولي للتحقق، وأن ضوابط التصدير تؤدي دوراً حاسماً في تنفيذ الالتزامات بعدم الانتشار النووي بموجب المعاهدة.

٣ - وأردف قائلاً إن المبادرة تدين بشدة تطوير كوريا الشمالية لسلاحها النووي ولبرامجها الخاصة بالقذائف التسيارية، إذ يقوّض ذلك المعاهدة والنظام العالمي لعدم الانتشار، ويشكل أيضاً تهديداً خطيراً للاستقرار الإقليمي وللسلام والأمن الدوليين. وقال إنه يجب على كوريا الشمالية أن تتخذ خطوات ملموسة للوفاء بالتزاماتها بموجب البيان المشترك الصادر عن الجولة الرابعة من المحادثات السادسة الأطراف؛ وأن تمثل لتعهداتها بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ وأن تتخلى عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية تخلياً كاملاً وقابلاً للتحقق ولا رجعة فيه؛ وأن تعود للامتثال لاتفاق ضماناتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وللامتثال للمعاهدة.

٤ - ورأى أن خطة العمل المشتركة تشكل مثالا لنجاح الدبلوماسية في الشرق الأوسط وشهادة على أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأعرب عن إشادة المبادرة بالوكالة الدولية

١٤ - السيد إسترادا رومان (نيكاراغوا): قال إن بلده، بوصفه دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ملتزم باتخاذ تدابير فعالة من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وذكر أن رئيس نيكاراغوا قد أعاد التأكيد على هذا المبدأ في مناسبات عديدة وذكر بأن نيكاراغوا طرف في منطقة السلام التي أعلنتها جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وعضو في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم. وأوضح أن الدول غير الحائزة للأسلحة نووية يقع على عاتقها التزام قانوني وأخلاقي بتفادي كوارث إنسانية من قبيل تلك التي حدثت في هيروشيما وناغازاكي وأن نيكاراغوا تعرب عن تضامنها مع شعب اليابان والشهود الأحياء على عواقب استخدام هذه الأسلحة.

١٥ - وشدد على أن لجميع الدول حقا سياديا في اعتماد التدابير الأمنية داخل أراضيها، مع مراعاة ضرورة احترام حقوق الآخرين في الحياة والسلام والأمن. وأردف قائلا إن نيكاراغوا تعرب عن قلقها العميق إزاء الأحداث الأخيرة التي شهدتها شبه الجزيرة الكورية وتدين التجربة الجديدة لإطلاق القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأوضح أن نيكاراغوا تؤيد نزع السلاح النووي، وتعرب عن أملها في أن تستخدم جميع الأطراف الحوار لحل خلافاتها سلمياً. واختتم قائلاً إن نيكاراغوا قد أدانت دائما التجارب التي تجربها الدول الحائزة لأسلحة نووية، وإنها تكرر نداءها العاجل إلى التخلي عن البرامج العسكرية النووية في شبه الجزيرة الكورية.

١٦ - السيد آل ثاني (قطر): قال إن الأسلحة النووية تحتل مكانة متزايدة في العقائد العسكرية والأمنية للعديد من الدول، وإن خطر وقوع حادث نووي مأساوي قد تزايد، وهذا التطوران يشكلان مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. واستدرك قائلا إن هناك علامات مشجعة. فمنذ عام ٢٠١٠، أصبح المجتمع الدولي أكثر وعياً بالحاجة إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وذكر أنه تجدر الإشارة بصفة خاصة إلى المبادرة قيد المناقشة في الجمعية العامة بشأن التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي. وأضاف أنه تجدر الإشارة أيضا إلى المؤتمرات الدولية المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، والمعقودة في أوصلو، وناياريت بالمكسيك، وفيينا.

١٧ - واستطرد قائلا إن عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ رفع من سقف التوقعات المعقودة على المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. وأوضح أن

النووية على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية قد حظي باعتراف دولي واسع النطاق، وقد عزز ذلك من أمنها الدولي.

١٠ - السيد بانجوف (بلغاريا): قال إن بلده ملتزم بالتأييد الفعال للتنفيذ الكامل ولتعميم الطابع العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تتسم ركائزها الثلاث بنفس القدر من الأهمية ويعزز بعضها بعضا. وقال إن الطريقة الأكثر واقعية لتحقيق نزع السلاح النووي نزعاً فعالاً، يمكن التحقق منه، ولا رجعة فيه هي اتباع النهج التدريجي. ورأى أن الأهداف الفورية ينبغي أن تكون معقولة، وأنه ينبغي الاعتراف بأن توافر بيئة أمنية مؤاتية كان هو الشرط المسبق لإحراز تقدم في نزع السلاح النووي في الماضي.

١١ - وأضاف أن بلغاريا قد صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأيدت إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وأعرب عن أمله في أن يمكن عمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية مؤتمر نزع السلاح من بدء المفاوضات بشأن هذا الصك في أقرب وقت ممكن.

١٢ - وأوضح أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أدت دورا رئيسيا في تعزيز الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ورأى أنه من الضروري أن تحتفظ الوكالة بمصداقيتها ومهنتيتها وأن تظل مموله تمويلا جيدا لكي تتمكن من أداء مهامها. وأفاد بأن بلغاريا قد أيدت أيضا المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى (معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى)، بالنظر إلى أهميتها لأمن أوروبا.

١٣ - وأعرب عن إدانة بلغاريا الشديدة للتجارب النووية ولتجارب القذائف التسيارية التي تجربها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي تمثل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن المتعددة وتشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن العالميين. وقال إن عدم امتثال سوريا لاتفاق تطبيق الضمانات الخاص بما يشكل مسألة أخرى مثيرة للقلق وحث السلطات في دمشق على اتخاذ خطوات فورية من أجل إبرام بروتوكول إضافي. واستدرك قائلا إن من التطورات الجديدة بالترحيب التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها مع إيران.

في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي لا يزال دخولها حيز النفاذ وإضفاء الطابع العالمي عليها يشكّلان أولوية أمنية. وذكرت أن نظام الرصد والتحقق بموجب المعاهدة يشكل شهادة على النظام العالمي لعدم الانتشار وعلى التعاون العلمي، وإن كان من الضروري مواصلة الجهود المبذولة لكي تدخل حيز النفاذ.

٢٢ - مضت تقول إن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ٢٣٢٥ (٢٠١٦) يشكّلان معلمين هامين في الجهود الرامية للحد من الانتشار. واختتمت بالقول إن ما قامت به جمهورية كوريا الشمالية الشعبية الديمقراطية من تجارب نووية وإطلاق قذائف يشكل خطراً عالمياً وتحدياً للنظام الدولي، وإن كرواتيا تدعوها، من ثم، إلى الامتثال للالتزامات الدولية وإلى العمل بصورة مجدية مع المجتمع الدولي.

٢٣ - السيد سيوكولو (جنوب أفريقيا): قال إن بلده يشاطر القلق العميق الذي أعربت عنه الغالبية العظمى من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إزاء الآثار الإنسانية الكارثية التي ستنشأ من تفجير أسلحة نووية، سواء وقع التفجير عرضاً أو عن سوء تقدير أو عمداً. وقال إن الأسلحة النووية لا تضمن الأمن، بل تنتقص منه، وإن البشرية ستظل تواجه خطر الإبادة الجماعية، طالما أن هذه الأسلحة موجودة. وذكر أن التطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية أثبتت أن خطر استعمال الأسلحة النووية خطر حقيقي ووشيك، ولذلك فمن الضروري القضاء عليها بالكامل.

٢٤ - وأضاف قائلاً إن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ لم تفلح في استعادة ثقة الدول الأطراف، التي لا يزال معظمها يشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي، على الرغم من إحراز بعض التقدم المتواضع في الحد من عدد الأسلحة النووية المنشورة بصورة استراتيجية عملاً بالمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. واعتبر أن استمرار الاعتماد على الأسلحة النووية قد أدى إلى تزايد انعدام الأمن لدى الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة. وشدد على ضرورة أن تقدم الدول الحائزة لأسلحة نووية ضمانات أمنية فعالة وغير مشروطة وملزمة قانوناً للدول غير الحائزة لأسلحة نووية، في انتظار التخلص التام منها.

٢٥ - وأردف قائلاً إن جنوب أفريقيا تؤيد تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي من شأنه أن ييسر إلى حد كبير

هناك رصيداً ثراً من المقترحات والمبادرات التي من شأنها أن تحقق تقدماً صوب التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإنهاء سباق التسلح النووي، وإزالة الأسلحة النووية في إطار مراقبة دولية شديدة وفعالة. وأردف أن هناك حاجة إلى العمل المشترك لتحقيق تقدم جوهري وفقاً للمسؤوليات المشتركة بين كل من الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لها.

١٨ - ومضى يقول إن الشرق الأوسط قد حُصِّصَ بالذكر دون غيره في القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥. وشدد على ضرورة اتخاذ جميع الخطوات المناسبة من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وعلى ضرورة إخضاع جميع المرافق النووية في المنطقة لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٩ - السيدة بلييتش ماركوفيتش (كرواتيا): قالت إن عدم الانتشار، ونزع السلاح النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية هي ركائز المعاهدة الثلاث التي تحظى بنفس القدر من الأهمية ويعزز بعضها بعضاً. وأوضحت في هذا الصدد أن التدابير المحددة في خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ لا تزال صالحة وأن من شأن تنفيذها بالكامل أن يجعل المجتمع الدولي أقرب إلى تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

٢٠ - وأضافت قائلة إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع بدور مركزي في تعزيز الهيكل الأمني الدولي. وشددت على أنه من المهم أن تتأكد الوكالة من التقيد الصارم بجميع معايير السلامة والأمن، وإن كانت المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار تمنح جميع الدول الأطراف الحق في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية. وقالت إن كرواتيا تؤيد تعزيز فعالية نظام ضمانات الوكالة، الذي يؤدي دوراً أساسياً في تنفيذ التزامات عدم الانتشار بموجب المعاهدة. وهي تدعو أيضاً إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية.

٢١ - وأردفت قائلة إن كرواتيا تؤيد اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية، وتدعو جميع الدول التي لديها منشآت نووية إلى التصديق على اتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة. وأوضحت أن أداة هامة أخرى لنزع السلاح النووي تتمثل

ضرورة أن تطالب دورة الاستعراض الحالية إسرائيل بالانضمام إلى المعاهدة، دون أي شروط مسبقة أو مزيد من التأخير، بوصفها دولة غير حائزة لأسلحة نووية، وأن تخضع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣٠ - السيد ماريسكا (المراقب عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر): قال إن خبراء أمنيين وعسكريين بارزين قد خلصوا إلى أن خطر استخدام الأسلحة النووية قد وصل إلى مستويات غير مسبوقة منذ الحرب الباردة. وأوضح أن انعدام الثقة يتزايد بين القوى العسكرية الكبرى، كما تتزايد التوترات والأعمال الاستفزازية في بعض المناطق. وقال إن هذه العوامل تثير القلق الشديد من أن تؤدي الحسابات الخاطئة والتصعيد إلى الاستخدام المتعمد أو العرضي للأسلحة النووية. وأضاف أنه لا يمكن تجاهل الأخطار الإلكترونية التي تهدد التحكم في الأسلحة النووية.

٣١ - وأردف أنه يجب على الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تتخذ ثلاث خطوات عملية، تكون مستمدة من التزاماتها القائمة، وذلك من أجل الحد من المخاطر النووية. فأولاً، يجب عليها، على النحو المبين في خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، أن تقلل من خطر الاستخدام العرضي للأسلحة النووية من خلال إخراج أسلحتها النووية من "حالة الاستنفار القصوى". وثانياً، يجب عليها أن تقلص دور الأسلحة النووية في المواقف المتعلقة بالأمن الوطني. إذ لن يؤدي تقليص هذا الدور تدريجياً إلى التقليل من خطر الاستخدام العرضي أو المتعمد فحسب، بل سيحد أيضاً من الاعتماد العسكري على الأسلحة النووية وسيهيئ الظروف لإزالتها. وذكر أن التقارير التي تفيد بأن بعض الدول تحدّث حالياً ترساناتها تتعارض مع هذه الالتزامات. وثالثاً، يجب على الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تتفق على تدابير بناء الثقة الرامية إلى الحد من فرص الاستخدام المتعمد أو غير المقصود للأسلحة النووية.

٣٢ - وذكر أن السبيل الوحيد، في نهاية المطاف، لكفالة عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى على الإطلاق هو حظرها وإزالتها. وشدد من هذا المنطلق على ضرورة أن تشارك جميع الدول في المفاوضات الجارية في الجمعية العامة لوضع معاهدة لحظر الأسلحة النووية، مما سيفضي إلى إزالتها الكاملة. وأوضح أن الدول التي ليست مستعدة بعد للمشاركة في هذه المفاوضات ينبغي لها أن تركز على الوفاء بالتزاماتها بالحد من الأخطار.

مُرفعت الجلسة الساعة ١٥:١٨.

نقل التكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية. وهي تؤيد أيضاً إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، وتعرب عن أسفها لعدم إحراز تقدم في إنشاء منطقة من هذا القبيل في الشرق الأوسط. واستدرك قائلاً إنها ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة التي أبرمت مع إيران.

٢٦ - وأوضح أن المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، التي تضمن الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في تطوير البحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بدون تمييز، تكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى أفريقيا، بالنظر إلى حاجتها إلى توفير ما يكفي من إمدادات الطاقة لحفز النمو المستدام. واحتتم قائلاً إن جنوب أفريقيا تعترف كذلك بالدور المتنامي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في توفير التعاون التقني للبلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، وفي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٧ - السيد يوسف (مصر): قال إن سلسلة من الأحداث المنذرة بالخطر في العالم قد شكلت تحدياً مباشراً لنظام عدم الانتشار. وأوضح أن المعاهدة لم تعالج بشكل كاف الانتشار الرأسي، على الرغم من أنها قد حدّت بقدر كبير من الانتشار الأفقي للأسلحة النووية. وذكر أن مصر تعرب عن قلقها الشديد من استعداد بعض الدول الأطراف، وخاصة الدول الحائزة لأسلحة نووية، لتقديم المساعدة في مجال التكنولوجيا النووية إلى دول غير أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مما يضعف الحوافز المتاحة لها للتصديق على المعاهدة.

٢٨ - وأردف أن عدداً من مؤتمرات استعراض المعاهدة قد تناول، منذ عام ١٩٩٥، إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وأعرب عن أسفه من عدم تحقق إنشاء منطقة من هذا القبيل، على الرغم من القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، الذي وفر الأساس لتمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى. وشدد على أن تحقيق تلك النتيجة يجب أن يظل مسألة أساسية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠، كما شدد على المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق مقدمي القرار الثلاثة في العمل على تنفيذه.

٢٩ - وأضاف أنه على الرغم من أن مؤتمرات الاستعراض السابقة قد أكدت من جديد أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار، فإنه لم يتحقق أي تقدم بشأن هذه المسألة. وشدد على